

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، د. محمود الرشيدان ، إياد ملحيس ، حسن حبوب

المميز ز :-

مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١١ قدم هذا التمييز للطعن
في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/١٠١٩ م
تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٨ القاضي بما يلي :-

١/ عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم
عن جناية التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليه .

٢/ عملاً بالمادة [٢/٤٤٥] عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم
والظنين بالنسبة للأضرار التي لحقت بباص المشتكي ، تبعاً
لإسقاط الشخصي وتنازل المشتكي عن شكواه واستيفاء رسم الإسقاط.

٣/ عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية :-

أ- إدانة المتهم
بجحة تهديد ومقاومة رجال
الأمن طبقاً للمادة [١/١٨٧] عقوبات مكررة أربع مرات وفق ما

عدلت وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم عن كل جنحة .

ب- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص قانوني طبقاً للمادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة [١١/ج] من ذات القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .

ج- إدانة المتهم بجنحة إلحاق الضرر بسيارتي الشرطة طبقاً للمادة [٤٤٥] عقوبات وفق ما عدلت .

وعملاً بذات المادتين من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم عن كل جنحة .

د- إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة [٣٩٠] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

هـ- إدانة المتهم والظنين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة [١٥٥] عقوبات وعملاً بذات المادة ودلالة المادة [١٥٦] من ذات القانون الحكم بحبس كل واحد منهما مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة محسوبة له مدة التوقيف للمتهم بسام من ٢٠٠٤/٦/٣ ولغاية ٢٠٠٤/٧/٤ ومن ٢٠٠٤/١٢/٢٢ ولغاية ٢٠٠٥/١/١٨ .

و- عملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي حبسه مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط محسوبة له مدة التوقيف وحيث أنه أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً لأي داعٍ آخر .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها إذ أنّ المعطيات والحقائق الثابتة في ملف الدعوى تؤكد أنّ الأفعال التي قارفها المميز ضده تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل .

٢- وبالتناوب فإنّ القصد الجنائي قائم لدى المميز ضده فالعلم قد توافر لدى المميز ضده بتوقع الوفاة كأثر ممكن لفعله وأنّ إرادته قد توافرت بقبول هذه النتيجة وهي انتواء القتل وإزهاق الروح من خلال استمراره بإطلاق النار الكثيف باتجاه أفراد الشرطة إلاّ أنّ الوفاة لم تحدث بسبب خارج عن إرادته .

٣- وبالتناوب فإنّ استخلاص المحكمة للنتيجة التي خلصت إليها هو استخلاص غير سائغ وغير مقبول قانوناً وأنّ تعليلها لهذه النتيجة لم يكن كافياً ومقتعاً .

لهذا الأسباب يلتزم المميز بقبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنّ وقائع هذه الدعوى في أنّ النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهمين :-

(١)

(٢)

ليحاكموا بما يلي :-

كما أحالت معهما الظنيز

- ١/ جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادة (٢/٣٢٧ و ٣ و ٧٠) عقوبات مكررة أربع مرات بالنسبة للمتهم
- ٢/ جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد (٢/٣٢٧ و ٣ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات مكررة أربع مرات بالنسبة للمتهم
- ٣/ جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمشتكى عليه
- ٤/ جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات بالنسبة للمتهم بسام والظنين
- ٥/ جنحة الإضرار بمال الغير خلافاً للمادة (٤٤٥) عقوبات بالنسبة للمتهمين والظنين
- ٦/ جنحة إلحاق الضرر بالأموال العامة خلافاً لأحكام المادة (٣٨٢) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم
- ٧/ جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ عقوبات بالنسبة للمتهم

بعد أن أتمت محكمة الجنايات الكبرى إجراءات المحاكمة في هذه الدعوى فإن واقعتها كما تحصلتها وقنعت بها في أنه وبحدود الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٩/٥/٢٠٠٤ ذهب المتهم إلى صالة نادي ديسكو فندق الكائن بمنطقة الصويفية وكان برفقته صديقه المغربية توبا وسهر حتى الخامسة صباحاً حيث تناول من مختلف المشروبات الكحولية وحصل خلاف بينه وبين موظفي الصالة على قيمة الفاتورة والحساب وكان برفقته أيضاً شقيقه الظنين وغادروا الصالة وبعد ذلك حصلت مشكلة أخرى خارج الصالة عندها خرج المتهم الذي كان يتواجد في الصالة لاستطلاع الأمر فشهد الظنين يضرب شخص يدعى واشترك المتهم مع شقيقه الظنين بضرب هذا الشخص حيث كان برفقة المدعو ثلاثة أشخاص من ضمنهم المشتكى ، وتمكن المتهم من تهريب المدعو وبعد ذلك قام المتهم بإخراج المسدس الذي كان بحوزته وهو يصرخ فهرب جميع المتواجدين في المكان باستثناء المتهم والفتاة المغربية والمتهمة

في حين لحق الظنين بالمدعو الذي هرب باتجاه الشارع بواسطة سيارة تكسي ولكون المتهم كان بحالة سُكر شديد أخذ يطلق العيارات النارية من المسدس الذي بحوزته بشكل عشوائي في الهواء وأطلق باتجاه باص المشتكي الذي كان يقف بالساحة المقابلة لفندق عدة عيارات نارية حيث لم يكن يركب به أي شخص وألحق أضراراً بالباص وبهذه الأثناء صادف مرور سيارة مرسيدس يستقلها أفراد البحث الجنائي حيث قام المتهم بالتصويب عليهم بالمسدس الذي كان بحوزته وبعد ذلك حضرت سيارة أخرى مرسيدس يستقلها أفراد البحث الجنائي حيث حذرهم المتهم بأنّ المتهم ليس بوعيه إلا أنّ المتهم هددهم بالمسدس الذي كان بحوزته وأركب صديقته المغربية بباص المتهم وطلب من المتهم أن يوصلها إلى منطقة اليبادر وعندما تحرك المتهم بالباص أخذت سيارات الشرطة تتجمع في ذلك المكان وأثناء مسيرهم بالباص وسيارات الشرطة تطاردتهم كان المتهم يطلق العيارات النارية من المسدس الذي بحوزته وبعد ذلك نزل المتهم من الباص وهرب إلى سطح إحدى العمارات الموجودة في ذلك المكان وأغلق باب السطح على نفسه في حين ألقى رجال الشرطة القبض على المتهم والفتاة المغربية وأثناء وجود المتهم على سطح العمارة كان يطلق العيارات النارية حتى لا يتمكن رجال الشرطة من إلقاء القبض عليه وبعد ذلك سلم المتهم نفسه لرجال الشرطة وبعد إجراء التحقيقات جرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٥ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها في هذه الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٠١٩ والذي قضى بما يلي :-

١/ عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم عن جناية التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليه .

٢/ عملاً بالمادة [٢/٤٤٥] عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم والظنين بالنسبة للأضرار التي لحقت بباص المشتكي تبعاً للإسقاط الشخصي وتنازل المشتكي عن شكواه واستيفاء رسم الإسقاط.

٣/ عملاً بالمادة [١٧٧] من الأصول الجزائية :-

أ- إدانة المتهم بجنحة تهديد ومقاومة رجال الأمن طبقاً للمادة [١/١٨٧] عقوبات مكررة أربع مرات وفق ما

عدلت وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم عن كل جنحة .

ب- إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص قانوني طبقاً للمادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة [١١/ج] من ذات القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .

ج- إدانة المتهم بجنحة إلحاق الضرر بسيارتي الشرطة طبقاً للمادة [٤٤٥] عقوبات وفق ما عدلت .

وعملاً بذات المادتين من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم عن كل جنحة .

د- إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة [٣٩٠] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

هـ- إدانة المتهم والظنين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة [١٥٥] عقوبات وعملاً بذات المادة ودلالة المادة [١٥٦] من ذات القانون الحكم بحبس كل واحد منهما مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة محسوبة له مدة التوقيف للمتهم من ٢٠٠٤/٦/٣ ولغاية ٢٠٠٤/٧/٤ ومن ٢٠٠٤/١٢/٢٢ ولغاية ٢٠٠٥/١/١٨ .

و- عملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي حبسه مدة ستة أشهر والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط محسوبة له مدة التوقيف وحيث أنه أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً لأي داع آخر .

لم يرتض مساعد النائب العام بهذا الحكم وطعن فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييز جميعاً ويخطئ فيها المميز محكمة الجنايات الكبرى لتعديلها وصف جناية الشروع بالقتل طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٧/٢ و ٣ و ٧٠) عقوبات إلى جنحة تهديد رجال الأمن العام ومقاومتهم أثناء ممارستهم لوظيفتهم طبقاً للمادة ١/١٨٧ عقوبات لأن الأفعال التي قارفها المتهم تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل ، والقصد الجنائي كان متوافراً لدى المميز ضده لأنه كان متوقعاً أن يؤدي ما قام به من أفعال إلى القتل مما يجعل النتيجة التي خلصت إليها المحكمة غير سائغة وغير مقبولة وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى أوردت على الصفحة ١١ من قرارها في فقرة (التطبيقات القانونية) الفقرة التالية ((وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة نجد أن ما قام به المتهم من أفعال مادية يوم الحادث وهي إقدامه على إطلاق عيارات نارية على سيارات الشرطة التي كانت تطارده بعد حضورها إلى منطقة فندق الليوان ومطاردتها له بعد ركوبه الباص العائد للمتهم مع صديقه المغربية وبعد هروبه إلى سطح العمارة التي التجأ إليها دون أن يتأذى أي فرد من أفراد أطقم الدوريات المطاردة)) هذه الفقرة تبين ما قام به فعلاً المتهم من أفعال وهو ما تؤدي إليه البينة المقدمة في الدعوى بما في ذلك شهادات الشهود والضبط المبرز ن/١ أمام المدعي والذي شهد منظموه على صحة ما ورد فيه والذي ورد فيه أن السيارة المرسيديس التي تحمل رقم مذني عسكري ورقم عسكري والتي كان يركب فيها أفراد دورية من الأمن الوقائي والتي أصيبت بعيار ناري في الجناح الأيسر الأمامي أدى إلى بنشرة العجل الأمامي الأيسر وبما في ذلك أيضاً المبرز ن/٢ أمام المدعي العام وشهد منظموه أمام المحكمة على صحة ما ورد فيه والذي ورد فيه أن المتهم (المميز ضده) أطلق على السيارة التي تحمل الرقم نوع فورد والتي كانت تقل دورية من شرطة النجدة عيارات نارية أصابتها في الباب الخلفي الأيمن من الأعلى وكان من المحتمل إلى حد كبير أن تصيب هذه الرصاصة أحد أفراد الدورية الموجودة في هذه السيارة .

هذه الأفعال التي توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن المميز ضده قام بها ((متناقضة في ذلك مع ما أوردته في الفقرة التي بينت فيها ما استخلصته من البينات ومن استخلاصها الذي أوردته أن المتهم كان يطلق العيارات النارية في الهواء)) تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٧/٢ و ٣ و ٧٠ من قانون العقوبات فالمادة (٣٢٧) تنص على ما يلي :-

((يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصداً إذا ارتكب :-

- ١- تمهيداً لجنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المحرضين على تلك الجنحة أو فاعليها أو المتدخلين فيها أو للحيلولة بينهم وبين العقاب .
- ٢- على موظف في أثناء ممارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة .
- ٣- على أكثر من شخص _____ ص .
- ٤- مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله .))

ونجد أنّ المميز ضده قد أطلق النار على أكثر من موظف أثناء ممارستهم وظيفتهم ومن أجل ما أجروه بحكم الوظيفة .

ونجد أنّ نية القتل كانت متوفرة لديه إذ يستشف ذلك من إطلاقه العيارات النارية صوب أماكن في سيارات الشرطة هناك احتمال كبير أن تصيب من بداخلها وحيث أنّ محكمة الجنايات الكبرى لم تراعى ذلك وتوصلت إلى ما يخالف ذلك فتكون أخطأت وتناقضت في استخلاص النتائج لأنّ البيانات المقدمة في الدعوى لا تؤدي إلى ما توصلت إليه من أنّ المتهم كان يطلق العيارات النارية في الهواء كما أخطأت في تطبيق أحكام القانون على وقائع الدعوى وأسباب التمييز ترد على قرارها مما يوجب نقضه .

لهذا _____ ذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر بالأكثرية
نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بالأكثرية بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/٤م

القاضي الرئيس مخالف

عضو _____ و

عضو _____ و

عضو _____ و

عضو _____ و

رئيس الديوان

عبد الحميد الحليمات

دق / ن م

قرار المخالفة

المعطى من القاضي المترئس السيد بادي الجراح
في القضية التمييزية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٧٩٧

بالتدقيق أق جد الوقائع الثابتة في هذه القضية
تتلخص بأنه وبحدود الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٩/٥/٢٠٠٤ وفي منطقة الصويفية
بعمان حصلت مشاجرة بين المتهم محمود وشقيقه محمد من جهة وأشخاص آخرين من
جهة أخرى وقد قام المتهم محمود خلالها وكان بحالة سُكر بإطلاق العيارات النارية من
المسدس الذي كان بحوزته بشكل عشوائي في الهواء وبهذه الأثناء حضرت دورية الأمن
العام والتي كانت بالوظيفة الرسمية على أثر سماعها إطلاق العيارات النارية وكانوا
يركبون بداخل سيارات مرسيدس ولدى مشاهدة المتهم محمود لهم قام بإطلاق العيارات
النارية باتجاههم إلا أنه لم يتمكن من إصابة أي واحد منهم وأصاب السيارة التي كانوا
يستقلونها رقم مدني (٦٥٩٠١٢) ورقم عسكري ٧٨٤٥ في الجناح الأيسر الأمامي وبنشر
العجل ، كما أنه قام بإطلاق عيارات نارية من المسدس الذي يحمله باتجاه رجال الشرطة
الذين كانوا يستقلون سيارة النجدة رقم (١٠٣٢٦) فأصاب بابها الخلفي الأيمن من الأعلى
إلا أنه لم يصب أحد من ركبها .

وبعد ذلك نزل المتهم محمود من الباص وهرب إلى سطح إحدى العمارات حيث
قام بإطلاق عيارات نارية على أفراد الشرطة إلا أنه لم يتمكن من إصابتهم ، وبعد ذلك
تمكن رجال الشرطة من إلقاء القبض عليه وتم ضبط المسدس الذي كان يطلق منه
العيارات النارية .

وحيث أن الأفعال التي قام بها المتهم المميز ضده تشكل جناية الشروع الناقص
بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٢/٣٢٧ و ٣ و (٦٨) من قانون العقوبات .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى ذهبت لخلاف ذلك فيكون قرارها مخالفاً للقانون
ومستوجباً للنقض وترد عليه أسباب التمييز .

لذا وخلافاً لرأي الأكثرية المحترمة أرى نقض القرار المميز على اعتبار أنّ الأفعال التي قام بها المتهم - المميز ضده محمود - تشكل جناية الشروع الناقص بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٢/٣٢٧ و ٣ و ٦٨ من قانون العقوبات وليس على أساس أنها تشكل جناية الشروع التام بالقتل خلافاً لأحكام المواد ٢/٣٢٧ و ٣ و ٧٠ من قانون العقوبات .

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/٤م

القاضي المتروك مخالف

رئيس الديوان

دق/ق.ن.م

عبد الحميد السحيمات

lawpedia.jo